

انتخابات مجلس الشيوخ المصري منزوعة الدسم السياسي

وكشفت مصادر لـ"العرب" أن الحكومة لم تشأ التفكير في تأجيل انتخابات مجلس الشيوخ حتى تنقش غمسة كورونا، كما فعلت بعض الدول، وصممت على عقدها في هذا التوقيت ليكون لديها المبرر المنطقي لتفسير عدم الإقبال الجماهيري المتوقع.

وأضافت أن هذه الأجواء مثالية من الناحية السياسية، حيث تعد تجربة عملية لانتخابات مجلس النواب المقبلة، الغرفة التشريعية الأولى، والمنتظر إتمامها في نوفمبر المقبل، وهي ذات أهمية كبيرة كجهة منوط بها صياغة القوانين قبل التصديق عليها من رئيس الجمهورية، تحظى بمزيد من الاهتمام الشعبي لحيوية الدور الذي تلعبه تاريخياً.

في الوقت الذي لم تشعر فئة من المواطنين بأهمية دور مجلس النواب الحالي، أنجزت مجموعة كبيرة من القوانين خلال فترة وجيزة، مكنت النظام من فرض قبضته على كثير من مناحي الحياة، استناداً إلى طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة في الداخل والخارج، وحاجتها إلى إجراءات تسد الكثير من الثغرات القانونية. وكانت هذه المهمة ثقيلة ودقيقة في آن واحد، ولم يتوقع كثيرون إنجازها، لأن القوانين المطلوب تشريعها أو تعديلها تفوق قدرة الكثير من البرلمانات، حيث تلامس جوانب مهمة في مجالات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية مختلفة.

تري دوائر رسمية أن انتخابات الشيوخ هي بمثابة "بروفة" لإدارة انتخابات مجلس النواب، وتصلح نتائج الأولى التعرف على ملامح الشكل الذي يمكن أن تخرج به الثانية بعد بضعة أشهر، في ظل محاولات جماعة الإخوان التسرب إلى البرلمان عبر شخصيات قريبة منها، لا تظهر ولاء علينا لها. وستدين حصيلة انتخابات الشيوخ حجم للتيار السلفي الذي حرص على ترشيح عدد من الأسماء المنتمية إليه، في إشارة إلى قدرته على التكيف مع الأوضاع الراهنة بالطريقة التي يرسم مبادئها النظام الحاكم، وقبوله بالحد الأدنى المسموح به.

تصبح لجان التصويت شبه فارغة، في ظل عدم اقتناع شريحة من المواطنين بأهمية الغرفة الثانية للبرلمان المصري. وحملت قوائم المرشحين للأحزاب المختلفة أسماء رجال أعمال، وشخصيات محسوبة على الحزب الوطني (المنحل)، الحاكم خلال عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، بجانب عدد من كبار ضباط الجيش والشرطة السابقين، وحلت تقريباً من أي مرشح يمثل صوتاً معارضاً للحكومة، ما جعلها أشبه بمنافسة معلبة.

مخاوف من مشاهد لجان تصويت شبه فارغة، في ظل عدم اقتناع شريحة من المواطنين بأهمية الغرفة الثانية للبرلمان المصري

وحاول بعض المرشحين الإحياء بان لهم شعبية كبيرة في المناطق التي ترشحوا فيها، فعدوا مؤتمرات انتخابية حاشدة، بما يخالف تعليمات الهيئة العليا للانتخابات التي شددت على التباعد الاجتماعي وتطبيق الإجراءات الاحترازية، لكن لم تتخذ إجراء فعلاً ضد هؤلاء، ما دفعهم للتصدي في سلوكهم. وعزز هذا النوع من الممارسات التقديرات السلبية للانتخابات، وحرصها في إطار أن الحكومة تريد تمييزها للدليل على نجاحها في التغلب على أزمة كورونا والتعايش مع الفايروس باقل أضرار ممكنة، والوفاء باستحقاق دستوري، بصرف النظر عن جدواه أو تأثيره على الحياة السياسية. وكي تبدو هيكلها العامة متكاملة الأركان، وتبدو انتخابات مجلس الشيوخ باردة على المستوى الشعبي، لكنها مليئة بالمعاني والدلالات السياسية البعيدة والتي تحدد جانباً من أطر المرحلة المقبلة، وهل تسير على المنوال الراهن، أم يمكن إدخال تعديلات تضبط الخلط الواضح الذي تعاني منه قوى سياسية متباينة، وهل تحمل إشارة بعدم استبعاد تشيخ إصلاحات طال انتظارها؟

القاهرة - تكثفت في الفترة الأخيرة حملات الدعاية الانتخابية لمجلس الشيوخ المصري بصورة لافتة، ما يشي بان الاقتراع الذي سيجري يومي 8 و9 أغسطس للمصريين بالخارج، و10 و11 أغسطس للمقيمين بالداخل، يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة والمرشحين والأحزاب، حيث يريد هؤلاء أن يجعلوا منه عنواناً مصرياً في مسار استكمال الشكل السياسي الذي حدده الدستور للمؤسسات المختلفة. ويقلل مراقبون من أهمية مجلس الشيوخ، الذي ورث مجلس الشورى في التعديلات الدستورية الأخيرة، في ظل قناعة قطاع كبير من المواطنين بأنه لا يعدو كونه مجرد "ديكور سياسي"، وبلا جدوى حقيقية في المنظومة التشريعية، حيث الأولوية لمجلس النواب الذي يصل عدد أعضائه لضعف الشيوخ.

ونجحت القوى الرئيسية في تقسيم المقاعد بصورة ودية، حيث قاد حزب مستقبل وطن، صاحب الأغلبية في مجلس النواب، عملية فك وتركيب الكثير من الهياكل الحزبية، بما يمنح انتخابات الشيوخ طعماً تافهياً يبعدها عن الصراعات التقليدية.

وجاء تقسيم المقاعد مناسباً لحجم كل حزب في العملية السياسية التي فقدت سخونتها في الأونة الأخيرة، نتيجة حبسها في قالب جامدة لا تأخذ من الحياة الحزبية سوى لونها، ففي مصر أكثر من مئة حزب بلا طعم سياسي، ويكاد لا يلمس المواطن العادي أثرها لأي منها في الشارع، فقد قبلت قياداتها أن تصبح أشراً بعد عين، وارتضت دور "الكومبارس" في مشهد سياسي كان حافلاً بالتجاذبات.

ويتوقع المراقبون عدم تسجيل إقبال كبير على مراكز الاقتراع، لأن الحملات الانتخابية السخية أخفت حتى الآن في إقناع المواطنين بأن هناك منافسة جادة بين المرشحين، وجرى تقسيم الدوائر في نظامي القوائم والفردي وفقاً لألية مكنت كل حزب مسبقاً من معرفة عدد المقاعد التي سوف يستحوذ عليها. ويشير المراقبون إلى أن انتشار فايروس كورونا سيحد تلقائياً من الإقبال على مراكز الاقتراع، ويخشى البعض أن

وضع متفجر في لبنان مع اقتراب النطق بالحكم في اغتيال الحريري

بيت الوسط «خليفة نحل» أمنية



الحريري يستقبل قائد الجيش العماد جوزيف عون

القائمة دون حل منذ الحرب الأهلية التي دارت وقائعها من 1975 إلى 1990 في بلد يترنح تحت وطأة أسوأ أزمة مالية منذ عقود وتفاقم وباء كوفيد - 19.

ويشدد أنصار الحريري ومنهم ابنه سعد الذي شغل أيضاً منصب رئيس الوزراء على أنهم لا يسعون إلى النار أو المواجهة لكن يجب احترام قرار المحكمة.

وقال سعد الحريري الأسبوع الماضي "نتطلع إلى السابع من آب (أغسطس) ليكون يوماً للحقيقة والعدالة من أجل لبنان، ويوماً للاقتصاد من المجرمين".

واعتبر نبيل بومنصف نائب رئيس تحرير صحيفة النهار اللبنانية أنه لا سعد الحريري ولا زعيم حزب الله حسن نصرالله يرغب في تصعيد التوتر. لكنه توقع أن يدعو الحريري إلى تسليم المتهمين إذا ما أدينوا وهو ما سيضع حزب الله في موقف الدفاع على الصعيد السياسي رغم ما يملكه من قوة عسكرية. فإذا رفضت الجماعة تسليم المتهمين فقد تضع الحكومة التي ساعدت في تشكيلها في موقف صعب. وفي الوقت الذي يحاول فيه لبنان معالجة أزمة اقتصادية طاحنة من الممكن أن يعرض حكم الإذانة للخطر مساعيه التي تساندها فرنسا للفرز بدعم دولي.

وسبق أن توعد حزب الله في نوفمبر الماضي، بقطع "كل يد" تمتد إلى عناصره.

حالة من الرعب دبت في صفوف سكان بيروت على خلفية انفجار ضخم جد في مرفأ المدينة، في ظل "أعصاب مشدودة" تنتظر القرار المرتقب بشأن اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري.

الخاصة بلبنان عن قرارها بشأن المتهمين في اغتيال الحريري، مرجحين أن يكون زوار بيت الوسط قد حملوا معهم رسالة عنوانها ضرورة ضبط الشارع، وعدم الانجرار لأي استفزاز.

ويحضر رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري الجمعة جلسة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والمحددة للنطق بالحكم في قضية اغتيال والده قبل نحو 15 عاماً، والتي اتهم فيها 4 عناصر من حزب الله.



نيل بومنصف
أتوقع أن يدعو الحريري إلى تسليم المتهمين إذا ما أدينوا

ومن المرجح أن يلقي الحريري كلمة عقب صدور القرار القضائي الذي يقول الكثيرون إنه لن يكون مفاجئاً، حيث من المتوقع إدانة عناصر حزب الله. وينفي حزب الله، أي دور له في مقتل الحريري ويرفض المحكمة التي تعمل انطلاقاً من هولندا ويصفها بأنها "مُسيبة".

ولا يتوقع أحد تقريباً تسليم المتهمين إذا ما أدينوا لكن صدور أي أحكام بالإدانة قد يعمق الخلافات

بيروت - شهدت العاصمة اللبنانية الثلاثاء انفجاراً قوياً في مرفأ بيروت، أدى إلى سقوط العديد من الضحايا وأضرار بالبنائات القريبة منه من بينها مستشفى.

ولا يعرف بعد ما إذا كان الانفجار الذي جرد بالمرفأ ناجماً عن فعل بشري ولا سيما في ظل الأجواء الأمنية المشحونة التي يشهدها لبنان، مع اقتراب النطق بالحكم في قضية اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري.

وشهد بيت الوسط مقر تيار المستقبل، حركة غير اعتيادية في وقت سابق الاثنين حيث توافدت قيادات عسكرية وأمنية رفيعة المستوى للقاء رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، قبل سفره إلى لاهاي لحضور جلسة النطق بالحكم في قضية اغتيال والده. واستقبل زعيم تيار المستقبل كلاً من قائد الجيش العماد جوزيف عون، ومدير المخابرات في الجيش العميد طوني منصور، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، يرافقه رئيس شعبة المعلومات العميد خالد حمود.

ويقول مراقبون إن هذه الزيارات تعكس تخوفاً من انفجار الوضع الأمني في البلاد مع إعلان المحكمة الدولية

جنوب سوريا صندوق بريد بين حزب الله وإسرائيل

وحذر الجيش الإسرائيلي من أنه "يعتبر النظام السوري مسؤولاً عن أي عملية تنطلق من أراضيه وسيواصل العمل بتصميم ضد أي عمل يمس بسيادة دولة إسرائيل".

وهذه من المرات النادرة التي تعترف فيها إسرائيل بشن عملية داخل سوريا، فيما بدا أن الهدف توجيه رسالة مضمونة الوصول لاسيما لحزب الله اللبناني من مغبة شن أي عملية تستهدفها.

وتشهد المنطقة الحدودية الممتدة بين سوريا ولبنان توترات متصاعدة منذ 20 يوليو على خلفية مقتل عنصر من حزب الله في غارة يعتقد أنها إسرائيلية قرب العاصمة السورية دمشق.

وكان الجيش الإسرائيلي أعلن في وقت سابق الإثنين استهدافه ليل الأحد مجموعة من أربعة مسلحين، يُعتقد أنهم "قتلوا" كانت تعمل على زرع عبوات ناسفة قرب السياج الأمني الذي بنته إسرائيل في الجولان المحتل.

وفيما تحفظ الجيش الإسرائيلي على الكشف عن هوية تلك الخلية، رجحت مصادر سورية أن تكون تنتمي لسرايا المقاومة السورية لتحرير الجولان المحتل، وهي فصيل مرتبط بحزب الله تشكل قبل أكثر من ست سنوات لشن عمليات ضد إسرائيل في المنطقة.

وأفادت عدة وسائل إعلام إسرائيلية أن الضربات مساء الإثنين كانت رداً على تهديد متزايد لحزب الله، المدعوم من طهران ودمشق، وله وجود كبير في سوريا.

وتشدد إسرائيل على خلية مقلت عنصر من حزب الله في غارة يعتقد أنها إسرائيلية قرب العاصمة السورية دمشق.

وكان الجيش الإسرائيلي أعلن في وقت سابق الإثنين استهدافه ليل الأحد مجموعة من أربعة مسلحين، يُعتقد أنهم "قتلوا" كانت تعمل على زرع عبوات ناسفة قرب السياج الأمني الذي بنته إسرائيل في الجولان المحتل.

وفيما تحفظ الجيش الإسرائيلي على الكشف عن هوية تلك الخلية، رجحت مصادر سورية أن تكون تنتمي لسرايا المقاومة السورية لتحرير الجولان المحتل، وهي فصيل مرتبط بحزب الله تشكل قبل أكثر من ست سنوات لشن عمليات ضد إسرائيل في المنطقة.

وأفادت عدة وسائل إعلام إسرائيلية أن الضربات مساء الإثنين كانت رداً على تهديد متزايد لحزب الله، المدعوم من طهران ودمشق، وله وجود كبير في سوريا.

وتشدد إسرائيل على خلية مقلت عنصر من حزب الله في غارة يعتقد أنها إسرائيلية قرب العاصمة السورية دمشق.

تل أبيب - توعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الثلاثاء برد صارم على أي تهديدات ضد بلاده بعد غارات في جنوب سوريا عقب إعلان الجيش الإسرائيلي إحباط عملية زرع عبوات ناسفة قرب الحدود في مرتفعات الجولان المحتل.

وقال نتانياهو في تصريح أدلى به خلال جولة تفقدية لمقر قيادة الجبهة الداخلية وسط إسرائيل عن مجريات الأمور على الجبهة الشمالية "لقد أصبنا الخلية والأمن أصبنا أولئك الذين أرسلوها".

وأضاف كما نقل عنه مكتبه "سنقوم بكل ما يجب أن نقوم به من أجل الدفاع عن أنفسنا. انصح الجميع، بمن فيهم حزب الله، أخذ ذلك في الاعتبار. هذه ليست تصريحات فارغة بل تصريحات من العيار الثقيل من قبل دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي فيجب التعامل معها بكل جدية".

وتشدت إسرائيل ضربات عسكرية في جنوب سوريا مساء الإثنين. وأعلن الجيش الإسرائيلي أن ضرباته جاءت عقب إحباطه عملية زرع عبوات ناسفة قرب الحدود في مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967.

مزايدات «عبثية» حول قانون الدفاع مع قرب رحيل حكومة الرزاز

واعتبار منظمة الصحة العالمية الفايروس جائحة تهدد الأمن والصحة والسلامة العامة".

وأضاف نصراويين، "بالتالي، فإن وقف العمل به (قانون الدفاع) يفترض أن يتم عندما تنتهي مبررات تفعيله؛ أي عندما تعلن منظمة الصحة العالمية انتهاء الفايروس، أو على الأقل السيطرة عليه".

من جهته، يرى المحلل السياسي عامر السبابة أن "جائحة كورونا، التي تم تفعيل قانون الدفاع من أجلها، لم تنته، وأن الية تطبيقه تشير إلى أنه طويل الأمد، ولن يتوقف في وقت قريب".

في المقابل تساءل رئيس كتلة الإصلاح النيابية المحسوبة على جماعة الإخوان صالح العرموطي "ما دام سبب تفعيل القانون ما زال حاضراً، لماذا إذن تجري الانتخابات؟ هل سنضحي بكل ما قمنا به في مواجهة كورونا؟".



الإخوان يوظفون الجدل حول قانون الدفاع انتخابياً

المقبل، موعداً لانتخاب مجلس النواب والانتخابات المقبلة "عادية" بعدما أنهى مجلس النواب الحالي، الذي انتخب في 20 من سبتمبر 2016، دورته العادية الأخيرة في 10 من مايو 2020.

واستناداً إلى الدستور، تُجرى الانتخابات البرلمانية خلال الأشهر الأربعة التي تسبق انتهاء عمر مجلس النواب الحالي (في سبتمبر المقبل). لكن إجراءات مكافحة كورونا في المملكة أدت إلى تغيير المواعيد الدستورية، لتجرى الانتخابات في نوفمبر وليس قبل سبتمبر، إذ لا يترتب على تغيير مواعيد انتخاب مجلس النواب أي بطلان للانتخابات؛ كون الدستور به ما يسمح بذلك.

وقال أستاذ القانون الدستوري في الجامعة الأردنية (حكومية)، ليث نصراويين، "إن مبررات العمل بقانون الدفاع، كما جاء في قرار مجلس الوزراء، تتمثل في انتشار فايروس كورونا،

وتنص المادة 124 من الدستور الأردني، أنه "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ، فيصدر قانون باسم قانون الدفاع".

وتشن بعض القوى السياسية والنقابية تصدريهم جماعة الإخوان المسلمين حملة شعواء على قانون الدفاع زاعمة أن الحكومة تحاول توظيفه لخلق الحريات وتكميم الأفواه، فيما اعتبره البعض استيلا للملفوية التي برع فيها الإخوان لاسيما بعد القرار القضائي الأخير الصادر بحل الجماعة، وأن الجماعة تريد توظيف المسألة انتخابياً.

وحددت الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن، يوم 10 من نوفمبر

عمان - أصبحت الحكومة الأردنية على بعد خطوات من الرحيل بعد إصدار العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مرسوماً ملكياً بإجراء الانتخابات الـ19 لمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) وسط تساؤلات حول ما إذا كان رحيل الأخيرة سيؤدي حتماً إلى إلغاء العمل بقانون الدفاع الوطني الذي أقرته في مارس الماضي والذي يثير جدلاً على الساحة السياسية الأردنية.

وفقاً لنص المادة 74/2 من الدستور، فإن "الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقبل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تتولى".

وعمر الرزاز، أول رئيس وزراء في عهد الملك عبدالله، يعطى صلاحيات المعمول بقانون الدفاع الصادر عام 1992، والمختص عليه في المادة 124 من الدستور، وكانت الغاية من تفعيله، بمرسوم ملكي في الـ18 من مارس الماضي، مواجهة انتشار فايروس كورونا.

وتنص المادة 124 من الدستور الأردني، أنه "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ، فيصدر قانون باسم قانون الدفاع".

وتشن بعض القوى السياسية والنقابية تصدريهم جماعة الإخوان المسلمين حملة شعواء على قانون الدفاع زاعمة أن الحكومة تحاول توظيفه لخلق الحريات وتكميم الأفواه، فيما اعتبره البعض استيلا للملفوية التي برع فيها الإخوان لاسيما بعد القرار القضائي الأخير الصادر بحل الجماعة، وأن الجماعة تريد توظيف المسألة انتخابياً.

وحددت الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن، يوم 10 من نوفمبر